الأمم المتحدة

A/C.2/67/SR.2

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون

Distr.: General
22 February 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد طالبوت ..... (غيانا)

المحتويات

تنظيم الأعمال

بيان الرئيس

بيان وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

خطاب البروفيسور جيمس روبنسون أستاذ الحكم بجامعة هارفارد

المناقشة العامة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

12-53718 X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

تنظيم الأعمال

١ - **الرئيس:** وجه الانتباه إلى الوثيقة A/C.2/67/1 بشأن إحالة بنود جدول الأعمال إلى اللجنة، وإلى تعديلين في برنامج العمل المؤقت الوارد في الوثيقة A/C.2/67/L.1.

بيان الرئيس

٢ - **الرئيس:** بعد أن حدد بعض القضايا التي ستعالجها اللجنة، قال إن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) الذي عقد مؤخرا حصل على التزام سياسي متجدد بدفع عجلة التنمية المستدامة. ويتطلب التحرك نحو هذا الهدف تعبئة موارد مالية كبيرة. ولذلك، فإنه ينبغي إيلاء أولوية عليا في الدورة الحالية لتعجيل التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والاستثمار في النمو المستدام، وخاصة بالنسبة لمجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة. كما ستتاح الفرصة للوفود لتقديم مقترحات ملموسة لإنشاء إطار تنظيمي دولي فعال للقطاع المالي.

٣ - وذكر أنه نظرا للرأي السائد على نطاق واسع بأنه ينبغي تنسيق العملية الحكومية الدولية لتحديد أهداف التنمية المستدامة مع عملية تحديد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فإن على اللجنة أن تثبت أهليتها للقيادة في إنشاء طرق لتعزيز تلك الجوانب الهامة في خطة التنمية الدولية.

٤ - وأخيرا، شدد على ضرورة تركيز الاهتمام على أكثر من بليون شخص يعانون من الجوع وسوء التغذية الحاد.

بيان وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

٥ - **السيد وو هونغبو** (وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال إن وضع العالم على مسار أكثر استدامة للتنمية لا يزال أولوية عليا. وتتألف الجهود الرامية لإعادة تشكيل عمل الأمم المتحدة الإنمائي من ثلاث عمليات جارية، وهي متابعة مؤتمر ريو+٢٠، والتحضير لخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وتعزيز الإدارة الاقتصادية العالمية.

٦ - وذكر أن الجمعية العامة ستعمل، كجزء من العملية الأولى، على تشجيع إبرام اتفاقات بشأن أهداف التنمية المستدامة، وإنشاء آلية لتيسير نشر التكنولوجيات الصديقة للبيئة، واعتماد إطار برامج مدته عشر سنوات لتشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. وفيما يتعلق بالعملية الثانية - التي تشمل تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية - ستتولى إدارته مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قيادة فريق المهمة المسؤول عن التخطيط.

٧ - أما العملية الثالثة - تعزيز الإدارة الاقتصادية العالمية - فلا تزال عملية جارية. ويعتبر إنشاء نظام مالي عالمي أكثر استقرارا ومراعاة للتنمية أمرا حاسما بالنسبة لصحة الاقتصاد العالمي.

٨ - وأفاد بأن المداولات المقبلة بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات ستعمل إلى حد كبير على تحديد كيفية عمل منظومة الأمم المتحدة للسنوات القادمة. وتتطلع منظومة الأمم المتحدة بأسرها إلى اللجنة لاستلهام القيادة. ولذلك فإنه يتمنى لها النجاح.

الكلمة الرئيسية التي ألقاها البروفيسور جيمس روبنسون، أستاذ الحكم بجامعة هارفارد

٩ - **السيد روبنسون** (جامعة هارفارد): قال إن النمو الاقتصادي مدفوع بطرق جديدة لإنتاج الأشياء، بما في ذلك الابتكار والنمو التقني. ولكي يتحقق النمو، يجب على المجتمع تسخير مهارات وطاقات وطموحات جميع أعضائه. و لم تقم المجتمعات الفقيرة باستخدام تلك الصفات.

١٠ - وذكر أن فروق الدخل في الأمريكتين تعزى إلى الطرق التي تشكلت فيها المؤسسات في مختلف أنحاء القارة الأمريكية. وكانت مجتمعات ما قبل الاستعمار فيما يعرف حاليا بأمريكا اللاتينية أكثر تقدما اقتصاديا وتكنولوجيا وسياسيا مما كانت عليه المجتمعات في أمريكا الشمالية، بإنفاذ القوانين وتحصيل الضرائب. وقد غزا الإسبان تلك المجتمعات وأعادوا تنظيم الاقتصاد بهدف استغلال الشعوب الأصلية. ولا تزال بصماتهم بادية للعيان: ففي المناطق المتضررة، يستهلك الفرد من السكان الحاليين أقل، وهو أقل ميلا للمشاركة في أنشطة السوق، ويتلقى قدرا أقل من التعليم.

١١ - وأفاد بأنه عندما بدأ البريطانيون باستعمار فرجينيا حاولوا تنفيذ المخططات نفسها، ولكنهم فشلوا، ويرجع ذلك جزئيا، إلى أن الشعوب الأصلية في أمريكا الشمالية لم تكن مركزية سياسيا. وفي نهاية المطاف، ومن أجل جذب مزيد من المستوطنين البريطانيين، عرضت شركة فرجينيا حوافز اقتصادية وحقوقا سياسية، فمنحت امتيازات للذكور البالغين على سبيل المثال. وهكذا، فقد ظهر في نهاية المطاف، نوع مختلف من البنية الاجتماعية في الولايات المتحدة، أكثر شمولا ونجاحا اقتصاديا مما في كثير من البلدان في أمريكا اللاتينية.

١٢ - وعلاوة على ذلك، تم توزيع الأراضي الحدودية في الولايات المتحدة من خلال نظام سياسي أكثر ديمقراطية، مما أوجد حراكا اجتماعيا ديناميا، بخلاف الوضع في بلدان مثل الأرجنتين أو البرازيل حيث أدى التوزيع على القلة إلى إدامة الظروف الاستعمارية الأولية.

١٣ - وأضاف أنه على الرغم من أنه لم يكن يقصد التقليل من أهمية أمور كالتمييز ضد السود الذي استمر حتى منتصف الستينات من القرن العشرين - فإن الانقسام الحاد بين المؤسسات الشاملة والمؤسسات الانتقائية قد أظهر أن النجاح الاقتصادي لأي مجتمع يعزى إلى قدرته على استغلال مواهب شعبه ومهاراته.

١٤ - وبعد أن أكد على العلاقة بين السياسة والمؤسسات الاقتصادية، قال إن وجود دولة مركزية فعالة أمر ضروري لإقامة بنية اقتصادية شاملة. ففي العديد من البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى بعد الاستقلال، كجمهورية الكونغو الديمقراطية خلال ديكتاتورية الرئيس موبوتو الطويلة، كانت المشكلة تتمثل في عدم وجود دولة مركزية فعالة والتوزيع غير العادل للسلطة السياسية في المجتمع على حد سواء.

١٥ - وأخيرا، قال إن هناك أنواعا عديدة من هياكل السلطة داخل المجتمع التي تمنع الناس من اغتنام الفرص ولم يكن دور المنظّرين الأكاديميين يتمثل في إسداء مشورة محددة بشأن المشاكل التي تتطلب معرفة تفاصيل محلية عديدة. وفي حين أن معونة التنمية كانت وسيلة قوية للتخفيف من حدة الفقر، لكنها لا تعالج القوى الأساسية التي تعزز التنمية الاقتصادية.

١٦ - **السيد السويسي** (المغرب): سأل عن رأي السيد روبنسون في الربيع العربي وعما إذا كان يمكن استخلاص مقارنة بين الربيع العربي وتجربة بلدان أوروبا الشرقية.

١٧ - **السيد هولتز** (المملكة المتحدة): طلب معرفة ما يقصده السيد روبنسون من الدولة المركزية القوية.

١٨ - **السيد روبنسون** (جامعة هارفارد): قال إن الربيع العربي كان عملية انتقال الناس من المؤسسات الانتقائية إلى مجتمع أكثر شمولية. ويعتمد ما إذا كان العملية قد نجحت على طابع القوى في النزاع. فعلى الرغم من أن بعض بلدان أوروبا الشرقية - بولندا ورومانيا وهنغاريا على سبيل المثال - عانت المزيد من النزاع خلال التحولات في كل منها، فإن

من الصعب مقارنة أوضاعها الحالية مع الأوضاع في العالم العربي. والصراع على السلطة لا يعني بالضرورة أنه سيكون هناك تغيير في الطريقة التي يحكم بها البلد. ووجه الشبه الوحيد هو أن الناس في أوروبا الشرقية – كما هو الحال في العالم العربي – يقاتلون من أجل مجتمع أكثر انفتاحا وحرية. وليس هناك أي وسيلة للتنبؤ بالنتائج.

١٩ – وأشار إلى أنه يعني بالدولة المركزية القوية الدولة التي لديها القدرة على تحصيل الضرائب وتنظيم المجتمع وتوفير السلع العامة، وبينما قد يبدو أن ذلك يتناقض مع توزيع السلطة السياسية على نطاق واسع، فإنه يمكن أن يعمل العنصران معا أو ضد بعضها البعض، وفي الواقع، فإن كلاهما ضروري.

٢٠ – **السيد ميرو** (جمهورية تترانيا المتحدة): سأل عن الصلة بين الابتكار والدولة الإنمائية.

٢١ – **السيد تراوري** (السنغال): سأل عن العوامل التي تسبب فشل الأمم والعلاجات التي يمكن أن تؤدى إلى الانتعاش الاقتصادي وتعزيز التنمية.

٢٢ – **السيدة بيغوم** (منظمة السياحة العالمية): سألت عن العوامل الأخرى غير التمييز التي تساهم في بطالة الشباب.

٢٣ – **السيد روبنسون** (جامعة هارفارد): قال إنه لا توجد فئة منفصلة للدول ''الإنمائية''. ويمكن أن تكون الدولة إنمائية أو مضادة للتنمية، حسب كيفية توزيع السلطة والصلاحيات السياسية في المجتمع. وكانت جمهورية كوريا بقيادة اللواء بارك، نشيطة جدا في تعزيز التصنيع والتنمية وإن لم تكن ''شاملة للجميع''. وكان التحول اللاحق عن الحكم العسكري إلى مجتمع سياسي أكثر شمولا هو الذي أتاح اطراد النمو الاقتصادي في البلد على مر الزمن.

٢٤ – وفيما يتعلق بالسؤال حول فشل الأمم، أشار إلى حدوث انهيار كامل للسلطة، كما هو الحال في أفغانستان وسيراليون خلال تسعينات القرن الماضي أو في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال ديكتاتورية الرئيس موبوتو، فقال إن المؤسسات الاقتصادية والسياسية الانتقائية يمكن أن تؤدي إلى صراع على السلطة وتدمير الدولة في نهاية المطاف. فالمشكلة سياسية وليست اقتصادية. وليس هناك أي وصفة للتعامل مع تلك النتائج المتطرفة.

٢٥ – وأضاف أن البطالة يمكن أن تتأثر بالعديد من العوامل. بيد أنه في كثير من المجتمعات، يبدو أن هناك تمييزا كبيرا ضد الشباب. ومن النظريات الرئيسية حول الحرب الأهلية في سيراليون، أن النزاع تأجج، إذا لم يكن قد بدأ، بسبب السخط الناجم عن استعداء الشباب، وخاصة في المناطق الريفية.

٢٦ – **السيد السويسي** (المغرب): سأل عن كيفية حل العداء المفاهيمي بين اللامركزية الديمقراطية والسلطة المركزية لصالح المواطنين المعنيين.

٢٧ – **السيد تاشي منسون** (غانا): استشهد ببعض البلدان في آسيا وأفريقيا الجنوبية، فسأل عما إذا كان من الضروري وجود نظام سياسي مغلق في البداية، وانفتاحه في نهاية المطاف، من أجل كفالة التنمية.

٢٨ – **السيد إمبول** (جمهورية الكونغو الديمقراطية): سأل عما إذا كان ينبغي أن يجري إصلاح السلطة السياسية المركزية على مستوى المقاطعات الاتحادية أو الحكومة الوطنية المركزية.

٢٩ – **السيد روبنسون** (جامعة هارفارد): أشار الى القضية التي طرحها ممثلا المغرب وجمهورية الكونغو الديمقراطية فيما يتعلق بتطبيق اللامركزية الديمقراطية والسلطة المركزية، والمركزية أو الاتحادية، فقال إن الاتحادية في الولايات المتحدة بدأت من الأسفل إلى الأعلى، لأن مختلف الولايات كانت تمارس سياسات خارجية شبه مستقلة وتحتفظ بجيوشها

الخاصة. أما في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن قيام الدولة كان مختلفا جدا. وربما ينبغي حاليا اتباع نهج عملي. وربما ينبغي أن يكون التركيز على توفير العديد من السلع العامة الوطنية التي يحتاج إليها البلد والتي يصعب على حكومات المقاطعات توفيرها. وفي الوقت نفسه، هناك اعتبارات أخرى قد تفضل الاتحادية. وربما كان هناك في بعض الحالات تناقض بين الوطني والمحلي. بيد أنه في مجتمع سياسي شامل، ينبغي أن تميل تلك العناصر إلى أن تكمل بعضها البعض بدلا من أن تتنازع أساسا مع بعضها البعض.

٣٠ - **السيد سول كيونغ هون** (جمهورية كوريا): بعد أن أشار إلى أنه كان هناك فجوة زمنية بين التنمية الاقتصادية في عهد الرئيس بارك وإنجازات المؤسسات الاقتصادية، طلب من السيد روبنسون أن يشرح الانتقال من الحكم الاستبدادي إلى التنمية الديمقراطية. وسأل أيضا عن أوجه القصور في المعونة الإنمائية وعما إذا كان من الممكن أن تتحسن.

٣١ - **السيدة وليامز** (غرينادا): سألت عما إذا كان نوع الحكومة يهم في بناء دولة مركزية قوية لكفالة إعادة التوزيع اللازمة للتغلب على الجمود في النظام الاستعماري الانتقائي. وسألت أيضا عن الكيفية التي يمكن بها تعزيز الابتكار والشباب في مواجهة الإرث الاستعماري الباقي.

٣٢ - **السيد وينوبست** (سويسرا): طلب من السيد روبنسون أن يحدد العناصر الرئيسية الثلاثة أو الأربعة التي تشكل حكومة مركزية قوية جدا.

٣٣ - **السيد لورنتي سوليز** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): بعد أن أشار إلى أن التنمية تعتمد أيضا على السياق الدولي، استفسر عن رأي السيد روبنسون عن أثر السياسات المستوحاة من توافق آراء واشنطن ومن الشركات الأكبر من الدول على تنمية مختلف المناطق.

٣٤ - **السيد بن مهيدي** (الجزائر): أشار إلى أن موضوع المناقشة التفاعلية لا علاقة له بعمل اللجنة خلال الدورة الحالية، وأكد أنه بالنظر إلى القدرات المحدودة للبلدان النامية، فإن الاتحادية قد تكون ترفا بعيد المنال.

٣٥ - وتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فشدد على أن سيادة القانون واللامركزية والاتحادية في نهاية المطاف ينبغي أن لا يقتصر تطبيقها على الصعيد الوطني، ولكن أن تطبق أيضا على الصعيد الدولي. ففي جميع الشركات عبر الوطنية، تتخذ القرارات بصورة مركزية في مكان واحد. وإن مسألة كفالة اتخاذ القرارات الاستراتيجية بصورة مركزية على الصعيد الوطني مع تعزيز المشاركة على الصعيد الدولي وثيق الصلة بالمناقشة. وعلى أية حال، لا يمكن أن تكون الاتحادية أو اللامركزية أبدا بديلا عن حق الشعوب التي ترزح تحت الاحتلال الأجنبي والاستعمار في تقرير المصير.

٣٦ - **السيد موسى** (كوت ديفوار): طلب من السيد روبنسون تحديد الملامح الأساسية لنظرية العلاقات الدولية التي تربط التنمية الاقتصادية بالعلاقات بين الدول وبيان التيار الفكري الذي ينتمي إليه.

٣٧ - **السيد روبنسون** (جامعة هارفارد): في سياق رده على البيانات والاستفسارات السابقة، أشار إلى أن التركيز على المساواة في فرص التعليم خلال النظام العسكري في جمهورية كوريا أدى إلى الابتكار على نطاق واسع. ويرى البعض أن مساعدات التنمية، قد تشبه الاستعمار في أنها تدعم مختلف الأنظمة السياسية. وخلال الحرب الباردة، كانت المساعدات الدولية تستخدم بطريقة سياسية إلى حد بعيد. وكانت معونة التنمية بوجه عام هامشية بالنسبة للمسارات الاقتصادية للبلدان.

٣٨ - وأفاد بأنه كان يعني من المركزية السياسية حكومة فعالة، يمكن أن تعمل بطرق عدة. وهناك مجال واسع للمفاضلة بين المركزية واللامركزية ولكن نموذج مركزية السلطة يتسم بأهمية ثانوية ولا يخضع لأي قاعدة عامة. وفي بوليفيا ودول أخرى ذات سيادة، يتعين على الشعب أن يقرر الطريق الذي سيسلكه. وفي أي مجتمع شامل، يعتبر وجود ملكية عامة أو خاصة للأصول أمرا متسقا تماما. وبوجه عام، تعتبر الديناميات المؤسسية والسياسية الداخلية أكثر أهمية من تفاعل الدولة القومية مع النظام الدولي. وفي الواقع، ينبغي تجنب نظرية العلاقات الدولية.

٣٩ - **السيد السويسي** (المغرب): بعد أن أشار إلى أن المصالح الوطنية، نتيجة للأزمة الاقتصادية والمالية الحالية، لها الأسبقية في كثير من الحالات على النهج المتعدد الأطراف، سأل عن سبل تجنب إضعاف التعددية في مواجهة الأزمات.

٤٠ - **السيد روبنسون:** رد بأنه ليس لديه إجابة شافية.

علقت الجلسة الساعة ١٢/٢٠ واستؤنفت الساعة ١٢/٣٠.

٤١ - **الرئيس:** قال إنه بحث ترتيب المتحدثين مع ممثلي المجموعات الرئيسية وأنه تم تنقيح قائمة المتحدثين. ومع ذلك، يجب أن لا يعتبر أن ذلك يشكل سابقة.

المناقشة العامة

٤٢ - **السيد بن مهيدي** (الجزائر): تحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فأعرب عن أسفه لأنه على الرغم من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وما صاحبها من مشاكل مشتركة، لم تتمكن الجمعية العامة حتى من معالجة مسألة متابعة المسائل الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية لعام ٢٠٠٩. وعلاوة على ذلك، تشعر المجموعة بقلق بالغ لأن العديد من شركاء التنمية لم يفوا بالتزاماتهم للمساعدة الإنمائية الرسمية.

٤٣ - وأفاد بأن الأمم المتحدة هي الهيئة العالمية الوحيدة التي لديها الشرعية التي لا جدال فيها اللازمة للسعي لتحقيق الإدارة الاقتصادية العالمية من أجل الوصول إلى تنمية اقتصادية متوازنة ومستدامة. وفي حين أن المجموعة تحيط علما بالتطورات الأخيرة في مؤسسات بريتون وودز، فإن الحاجة تدعو إلى عملية إصلاح أكثر طموحا. ويجب أن تبدأ المناقشات بشان أي إطار للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بتحليل الخطة الحالية للأهداف الإنمائية للألفية وتقييم ما كان مجديا وما لم يكن. ويجب أن يكون أي إطار من هذا القبيل حكوميا دوليا وأن يضع في اعتباره كيفية تغير سياق التنمية. وتشكل كمية المساعدة الإنمائية من منظومة الأمم المتحدة ونوعيتها والقدرة على التنبؤ بها أولوية بالنسبة للبلدان النامية. وبالتالي فإنه لا بد من معالجة الاختلال المتزايد بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية للأنشطة التنفيذية. وعلاوة على ذلك، يعتبر التعاون بين بلدان الجنوب مكملا للتعاون بين الشمال والجنوب وليس بديلا عنه، ويستحق أن يعزز بصورة مستقلة.

٤٤ - وبعد أن رحب بنتائج مؤتمر ريو+٢٠، شدد على أن تغير المناخ لا يقتصر أثره على تقويض آفاق البلدان لتحقيق التنمية المستدامة فحسب، ولكنه يهدد وجودها ذاته. والمطلوب على وجه السرعة هو اتخاذ إجراءات دولية للتصدي للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف. ويعتبر التنوع البيولوجي حاسما في التنمية المستدامة. وهناك حاجة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في تنفيذ برنامج عمل برنادوس، ومعالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا والتحديات التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل.

٤٥ - وأخيرا، اشار إلى أن المجموعة تدعو لإزالة العقبات التي تحول دون تحقيق الشعوب التي ترزح تحت الاحتلال الأجنبي للتنمية المستدامة وتقرير المصير. ويجب وقف الأعمال

غير القانونية التي ارتكبت في ظل الاحتلال الأجنبي وقفا تاما وفقا لأحكام القانون الإنساني الدولي.

٤٦ - **السيدة بيشيل** (جزر البهاما): تحدثت باسم الجماعة الكاريبية فكررت تأكيد دعوة الجماعة إلى تعزيز الحصول إلى المنح والتمويل الميسر من مصارف التنمية المتعددة الأطراف لمساعدة البلدان في المنطقة على التعافي من الأزمة، وأشارت إلى أن هناك حاجة إلى زيادة المرونة في قواعد المؤسسات المتعددة الأطراف التي تتخذ من واشنطن مقرا لها، التي تميل إلى ''تخريج'' البلدان النامية المتوسطة الدخل على أساس إحصاءات دخل الفرد وحدها. وتؤيد الجماعة الكاريبية التوصية الواردة في تقرير الأمين العام عن التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل (A/66/220)، بإنشاء فريق رفيع المستوى أو فريق عامل مخصص. وينبغي أيضا مراعاة شواغل هذه الدول في الاستعراض الشامل للسياسات القادم الذي يجرى كل أربع سنوات.

٤٧ - وفيما يتعلق بمتابعة، مؤتمر ريو+٢٠، أفادت بأن الجماعة الكاريبية مهتمة بوجه خاص بالولاية الممنوحة للجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة لوضع مقاييس للتقدم أوسع نطاقا لإكمال الناتج المحلي الإجمالي؛ وتعتبر أن التوصل إلى اتفاق بشأن طرائق عمل المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ٢٠١٤، من الأولويات. وستنظر اللجنة قريبا في مشروع القرار بشأن التنمية المستدامة لمنطقة البحر الكاريبي. وحثت وفود الجماعة الكاريبية على دعم مشروع القرار الذي من شأنه، في جملة أمور، أن ينص على اعتبار البحر الكاريبي منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة.

٤٨ - وذكرت أنه ينبغي للمؤتمر القادم الذي سيعقد في الدوحة في عام ٢٠٢٠ أن يتأكد من أن العالم يمضي على المسار الصحيح لتحقيق الأهداف المتفق عليها عالميا بشأن تغير المناخ. وينبغي له في جملة أمور، أن يكفل الانتهاء من جميع الترتيبات اللازمة لفترة الالتزام الثانية الملزمة قانونا بموجب بروتوكول كيوتو. وأخيرا، تعتقد الجماعة الكاريبية بأنه ينبغي للجنة أن لا تكون منتدى آخر للمفاوضات بشأن تغير المناخ وبأن القرار ذي الصلة الذي سيتم اعتماده في الدورة الحالية يجب أن يكون ذا طابع إجرائي.

٤٩ - **السيد إيرازوريز** (شيلي): تحدث باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقال إنه ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بالدور المركزي بشأن المسائل المتصلة بالإدارة الاقتصادية والمالية العالمية والتنمية. وتجري عرقلة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية من جراء الاختلال المتزايد بين الموارد الأساسية وغير الأساسية. وتؤيد الجماعة عقد مؤتمر جديد لتمويل التنمية في عام ٢٠١٣ للتوصل إلى حلول ملموسة لتحديات التنمية التي تواجهها البلدان النامية. وتعرب عن قلقها إزاء الانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية، وتدعو جميع الدول المتقدمة النمو للوفاء بالتزاماتها للمساعدة الإنمائية الرسمية. وينبغي النظر إلى الآليات المبتكرة لتمويل التنمية باعتبارها مكملة للمساعدة الإنمائية الرسمية وليست بديلا عنها. ومع اعتراف الجماعة كذلك بالدور الذي يؤديه التعاون بين بلدان الجنوب في مجال وضع برامج لتحسين التنمية المستدامة، فإنها تعتقد بأنه ليس بديلا عن التعاون بين الشمال والجنوب.

٥٠ - وذكر أن مؤتمر ريو+٢٠ أظهر أن التوصل إلى توافق في الآراء من خلال المفاوضات الشاملة هو السبيل الصحيح للتعامل مع التحديات العالمية. وينبغي تركيز الجهود حاليا على تنفيذ ما تم الاتفاق عليه من خلال جملة أمور، منها تصميم أهداف التنمية المستدامة. وقام في الوقت نفسه، بتوجيه الانتباه إلى المساهمة التي يمكن أن تقدمها المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تبادل معارفها التقليدية. ويعتبر إعلان كيتو، الذي اعتمده

وزراء البيئة في بلدان الجماعة في اجتماعهم الأخير في الإكوادور، خطوة هامة نحو تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة.

٥١ - وفيما يتعلق بتغير المناخ، أشار إلى أن الجماعة تحث الدول المتقدمة النمو على قيادة الطريق في تنفيذ الاتفاقات التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في كانكون وديربان وشدد على الحاجة إلى تحديد فترة التزام ثانية ملزمة قانونا بموجب بروتوكول كيوتو. ودعا أيضا إلى اتخاذ تدابير عاجلة لوقف فقدان التنوع البيولوجي وعكس اتجاهه وتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ وتحقيق أهداف أيشي للتنوع البيولوجي. وينبغي إدراج الحد من مخاطر الكوارث في برامج التنمية على جميع الأصعدة. وعلاوة على ذلك، يجب أن تشمل الاستجابة الهيكلية لمسألة الأمن الغذائي، التنمية الزراعية وتحسين توزيع الأغذية وإصلاح التجارة الزراعية واتخاذ إجراءات للحد من الإفراط في تقلب الأسعار. ولفت الانتباه في هذا الصدد إلى إعلان عام ٢٠١٣ سنة دولية للكينوا.

٥٢ - وأخيرا، ونظرا لأهمية البحر الكاريبي للأجيال الحالية والمقبلة، فإن الجماعة تدعو المجتمع الدولي إلى أن يدعم اعتبار البحر الكاريبي منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.